موازين الأفعال وأنواعها
دراسة وتحقيق

د. محمد الأمين بو علي(*)

المقدّمة:

تُعدُّ أبنية الأفعال وأوزانها من أهم مباحث علم الصَّرف. وقد تحدَّث عنها معظم النحاة الذين طرقوا أبواب هذا العِلم، ولكن مَن يبحثُ في كتبهم يجد اختلافًا كبيرًا في عددها وأوزانها، وما هو أساسيٌّ منها وما هُو مُلحَق بغيره.

والمخطوطةُ التي بين أيدينا جمعَ فيها مصنِّفها أبنيةَ الأفعال الأساسيّة، المجرَّدة والمزيدة، فبلغت عنده تسعةَ عشر بناءً: «ثلاثة منها ثُلاثِيّة، وأربعة منها رباعيّة، وستّة منها خُماسيّة، وستّة منها سُداسِيّة. فالثُّلاثيّة: فعَلَ وفعِل وفعُل. والرُّباعيّة: أفعَلَ وفَعَّل وفاعَلَ وفَعْلَلَ. والخُماسيّة: افْتَعَلَ وانْفَعَل وافْعَلَّ وتَفَعَّل وتَفاعَل وتفَعْلَلَ. والسُّداسيّة: استَفْعَلَ وافعَوَّلَ وافْعَوْعَل وافْعالَّ وافْعَنْلَل وافْعَلَلَّ».

(*) باحث في اللغة والتراث من الجزائر

وهذا التصنيف موافق لما استقرّ عليه جمهور النحاة من المتأخّرين[١]، ويُمكن تبيُّن أوجه الخلاف من العرض التالي:

١- بلغت أبنية الأفعال عند ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في كتابه «شرح المفصّل» اثنين وثلاثين بناءً، منها سبعة عشر بناء أساسيًّا تتوافق مع ما جاء في المخطوطة، باستثناء بناءَين هما «تَفَعَّل وتَفاعَل» إذْ عدَّهما من الأبنية الملحقة بـ«تَدَحْرَج». وباقي الأبنية ذكرها ضمن الأبنية الملحقة بالرباعي المجرَّد والمزيد بحرف والمزيد بحرفين[٢].

٢- بلغت أبنية الأفعال عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في لامية الأفعال التي شرحها ابنه بدر الدين (ت ٦٨٦هـ) خمسين بناءً سَرَدها في منظومته، دون تمييز بين الأبنية الأساسية والأبنية الملحقة، وقد فرَضت طبيعةُ المنظومة تداخلًا في عرض الأفعال الرباعية والخماسية والسّداسية، والأساسية والمُلحقة، وضَمَّت كثيرًا من الأبنية التي تُصَنَّف أمثلتها في النادر أو المهجور أو المصنوع[٣].

٣- بلغت أبنية الأفعال عند الرضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) في كتابه «شرح شافية ابن الحاجِب» اثنين وثلاثين بناء، مصنَّفة ضمن مجموعتين هما:

---

(١) ابن القطاع الصقلّي: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٣٣٥، وابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٥٢، والرضي: شرح الشافية ١: ٦٧، وابن عقيل: ٢: ٥٤٩، والسيوطي: المزهر ٢: ٤٠.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٥٢.

(٣) تُنظر الأبنية التي ذكرها ابن مالك في: ابن الناظم: شرح لامية الأفعال ص٤١- ٨٦.

الأبنية الأساسية، والأبنية الملحقة،[٤] بما يتوافق مع ما ورد عند ابن يعيش في شرح المفصَّل. لكن الرضي استدرك على ابن الحاجب فذكر أن «تَفَعَّل وتَفاعَل» هما من الأبنية الأساسية، وليسا ملحقين بـ«تَدَحْرَج»[٥]. وبذلك بلغت الأبنية الأساسية عنده تسعةَ عشر بناءً. وهذا يوافق ما جاء في المخطوطة التي بين أيدينا تمامًا.

من هذا العرض يتّضح أن المادة العلمية التي حَوَتها المخطوطة صحيحة بوجه عام، باستثناء بعض الملاحظات المُدرجة في هوامش التحقيق، إذا أخذنا بعَين الاعتبار أنها تضمَّنت الأبنية الأساسية للأفعال، دون الأبنية الملحقة. والفرق بين المجموعتين هو أن الأبنية الأساسية بعضها مجرَّد وبعضُها مزيد، بحيث تكون الزيادة لمعنى مقصود، أما الأبنية الملحَقة فكلها مزيدة، والزيادة فيها ليست لمعنًى مقصود، بل لغرض لفظيّ فحسب.[٦]

تقع المخطوطة ضمن مجموعٍ فيه عدّة رسائل لغوية، وهذا المجموع محفوظ في المكتبة السليمانية بإستانبول، في قسم «أسعد أفندي» برقم ٣١٤٥.

تشغل المخطوطة ستَّ صفحات مزدوجة من المجموع، وتبدأ بالرقم (٢١) وتنتهي بالرقم (٢٦)، وهي مكتوبة بخط واضح وجميل، ومضبوطٍ بالشكل في المواضع التي تحتاج إلى ضَبْط. واسم كاتبها عثمان، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ١٢٠٦هـ.

(٤) الرضي: شرح الشافية ١: ٦٧ و١١٣.

(٥) الرضي: شرح الشافية ١: ٦٨.

(٦) يُنظر في مفهوم الإلحاق وضوابطه: ابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٥٥، والرضي: شرح الشافية ١: ٥٢، وقباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص ١٠٦-١٠٧.

لم يُذكَر اسم المُصنِّف في المخطوطة، ولم تُسعفنا المصادر بمعرفته، إذ ليس في المصادر المتوفِّرة إشارةٌ إلى المخطوطة أو مصنِّفها. ولكن يُرجَّح أن المصنِّف هو: بدر الدين محمد بن العلامة النحوي المشهور محمد بن عبد الله بن مالك، والمعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)(٧). والذي يدعو إلى ذلك ما يلي:

١- يبدأ المجموع الذي أشرتُ إليه بمخطوطة لكتاب «شرح لامية الأفعال» لابن الناظم، ثم تأتي المخطوطة التي بين أيدينا بعده مباشرةً. وهذا يدعو إلى الاعتقاد بأن المخطوطة لابن الناظم، ولم يجد الناسخ ضرورة لإعادة تكرار اسم المصنِّف.

٢- جاء في نهاية «شرح لامية الأفعال» من المجموع المذكور ما يلي:

«ولبعضهم:

جميع أصول الفعل سبعة أحرف فها أنا في بيت على الوجه واصِفُ
صحيحٌ ومهموزٌ مثالٌ وأجوف لفيفٌ ومنقوصُ البناء مُضاعَف

أنواع أبواب التصريف:

فؤادِيَ مُعتَلٌّ، وجِسمِيَ ناقِصٌ وحُبِّي صَحيحٌ واشتِياقي مُضاعَفُ
وصَدغاكَ مهموزٌ، وعَيناك عِندَنا لَفِيفانِ مَقرُونٌ ومَفرُوقُ أجوَفُ»

(٧) ترجم لابن الناظم، بتوسُّع وبصورة وافية، الأستاذُ محمد أديب جمران في مقدمة تحقيقه لكتابه «شرح لامية الأفعال». فلا حاجة لإعادة الترجمة هنا.

والبيتان الأولان وردا في أول المخطوطة التي بين أيدينا. وهذا أيضًا يدعو إلى الاعتقاد بأن ابن الناظم بعد أن انتهى من شرح لاميّة الأفعال أراد أن يصنع لها مُختَصَرًا مُيَسَّرًا، فأورد البيتين في نهاية شرحه، ثم بنى عليهما مُختَصَره الذي هو المخطوطة التي بين أيدينا.

٣- تمثِّل المخطوطة، إذا قارنّاها بشرح لامية الأفعال، مختصرًا مُيسَّرًا، يَسهُل حِفظُه، ويخلو من التعقيد، ويستثني الأبنية التي لا تجيء عليها إلا الأمثلة النادرة. وهذا يقود إلى الاعتقاد أيضًا بأنها لابن الناظم المشهور بمختَصراته.

فنسبة المخطوطة لابن الناظم أمرٌ مُرجَّح وليس مقطوعًا به. ويبقى الباب مفتوحًا أمام الباحثين للإدلاء بدلوهم.

وقد اعتمدتُ في التحقيق على النسخة الوحيدة التي ذكرتُها، مُستعينًا بالمصادر والمراجع الصرفية، كبديل عن تعدُّد النسخ المخطوطة التي يقتضيها المنهج العلمي في التحقيق. ووضعت بين معقوفتين [ ] في المتن المحقَّق ما رأيته ضروريًا للتوضيح. واقتصرتُ في التعليقات على ما يخدم الفهم والتوضيح، متجنِّبًا التفصيلات التي تجعل المختَصَر مُطَوَّلًا، والمُيَسَّرَ مُعَقَّدًا، وتُخرِج النَّصّ عمّا أراده له المصنِّف.

آملًا أن أضع مادة هذه المخطوطة بين أيدي الدارسين، وخاصةً غير المختصّين والطّلاب، لسهولة حِفظِها، ولأنها تضمّ المادة الأساسية التي يُعَوَّل عليها في معرفة أبنية الأفعال وأنواعها وأزمنتها، والمصادر والمشتقات التي ترتبط بها.

والله من وراء القَصد، وهو الموفِّق والمُستعان

[موازين الأفعال وأنواعها](٨)

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصَّلاة والسلام على محمد وآله أجمعين. أما بعد:

إنَّ مَوازِينَ الأفعالِ تسعةَ عشَر نوعًا: ثلاثةٌ منها ثُلاثِيّة، وأربعةٌ منها رباعيّة، وستّةٌ منها خُماسيّة، وستّةٌ منها سُداسِيّة.

فالثُّلاثيّة: فعَلَ وفعِل وفعُل. والرُّباعيّة: أفعَلَ وفَعَّل وفاعَلَ وفَعْلَلَ(٩). والخُماسيّة: افْتَعَلَ وانْفَعَل وافْعَلَّ وتَفَعَّل وتَفاعَل وتفَعْلَلَ(١٠). والسُّداسيّة: استَفْعَلَ وافْعَنْلَل وافعَلَلَّ وافعَوَّلَ وافْعَوعَل وافْعالَّ(١١).

ثم الأفعال على سبعة أوجُه. وقد جمعها قول الشاعر:

جَمِيعُ أُصُولِ الفِعلِ سَبعةُ أوجُهٍ لَها أنا فِي بَيتٍ عَلَى الوَجهِ واصِفُ
صَحِيحٌ ومَهمُوزٌ مِثالٌ وأجوَف لَفِيفٌ ومَنقُوصُ البِناءِ مُضاعَفُ

(٨) العنوان مُستوحًى من المضمون، ولم يَرد في المخطوطة.

(٩) الأبنية الثلاثة الأولى تمثِّل الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف. أما البناء الأخير فيُمثِّل الرباعيَّ المجرَّد.

(١٠) الأبنية الخمسة الأولى تمثِّل الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين. أما البناء الأخير فيُمثِّل الرباعيَّ المزيد بحرف.

(١١) استَفْعَلَ وافعَوَّلَ وافْعَوعَل وافْعالَّ: تمثِّل الأفعال الثلاثية المزيدة بثلاثة أحرف. أما افْعَنْلَل وافعَلَلَّ: فكلٌّ منهما رُباعِيّ مزيد بحرفين.

فالصَّحيحُ: ما كانَ خالِيًا من حروف العِلّة، نحو: ضرَب وقتَل وجلَس[١٢].

والمَهموزُ: ما كان فاءُ فِعلِه أو عَينُ فِعلِه أو لامُ فِعله همزةً، نحو: أكَل وسأل وقرأ.

والمِثال: ما كانَ فاءُ فِعله حرفَ علّة، نحو: وَصَل ويَسَر.

والأجوف: ما كان عينُ فِعله حرفَ علّة، نحو: قالَ وباعَ.

واللَّفيف: ما كان فيه حَرفا عِلّة، وهو على ضَربَين: مَقرُون ومَفرُوق. فالمَقرُون: ما كان عَينُ فِعله ولام فِعله حَرفَي عِلّة نحو: طَوَى وثَوَى. والمَفرُوق: ما كان فاء فِعلِه ولامُ فِعله حَرفَي علّة نحو: وَقَى ورَعَى.

والمَنقُوص: ما كان لامُ فِعلِه حَرفًا من حروف العِلّة نحو: رَمَى ورَعَى.

والمُضاعَف: ما كان عينُه ولامُهُ حَرفَين من جِنس واحد، مُظهَرًا كان أو مُدغَمًا نحو: مَدَّ يمُدُّ وأصلهما: مدَدَ يَمْدُدُ.

باب [فعَل من الصحيح والمهموز]

اعلَمْ أنّ «فعَل» مفتوحَ العَين، من الصَّحيح والمهموز، إذا كان في موضع عَين فِعله أو لام فعله حرفٌ من حروف الحَلق يأتي مستقبَلُه مفتوحًا، نحو: رحَل يرحَل، و[سنَح يسنَح][١٣]، ودمَغ يدمَغ، ومنَع يمنَع، وذهَب يذهَب، وسأل يسأل. وحروف الحَلق ستة: الهمزة والهاء والعَين والغَين والحاء والخاء.

---

(١٢) التعريف الدقيق للفعل الصحيح: هو ما خَلَت أحرفُه الأصلية من أحرف العلة. لذلك يُعدّ نحو: قاتَل تعاهد وبيطَر أفعالًا صحيحة، لأن أحرف العلة فيها ليست من الأصول.

(١٣) في الأصل: سلح يسلح. والمثبت موافق لما جاء في شرح لامية الأفعال.

وإنْ كان خاليًا من حروف الحَلْق يأتي مضمومًا أو مكسورًا نحو: قتَل يقتُل، وبذَل يبذُل، وضرَب يضرِب، وجلَس يجلِس.

والأغلب في مصدره يُعتبَر باللزوم والتَّعدّي، فيُقال في اللاّزم(١٤): «فُعُولًا» نحو: خرَج خُرُوجًا وجلَس جُلُوسًا، وفي المتعدّي: «فَعْلًا» نحو: ضرَب ضَرْبًا وقتَل قَتْلًا.

واسم فاعِله على وزن «فاعِل». واسم مَفعُوله على وزن «مَفعُول»، نحو: ضارِب ومَضرُوب، وحابِس ومَحبُوس، وقاتِل ومَقتُول.

والأمر والنَّهي في جميع الأفعال مبنيّان على الفعل المستقبل(١٥)، فإنْ كان ثانِي المستَقبَل مُتحرِّكًا تَحذِفِ الزّائدَ من أوَّلِه وتُسكِّنِ الحرفَ الأخير، كقَولك: من «تَصِلُ»: صِلْ، ومن «تَعِدُ»: عِدْ، ومِن «تَتَعَلَّمُ»: تَعَلَّمْ.

وإنْ كان ثاني المُستَقبَل ساكنًا احتِيجَ إلى الهمزة للتَّوصُّل بها إلى الحَرف الساكن، وتكون الهمزة مضمومة إذا كان عين الفعل مضمومًا نحو: من «تَقتُلُ»: اُقتُلْ، ومن «تَبذُلُ»: اُبذُلْ، ومكسورةً إذا كان عين فِعل المستقبَل مفتوحًا أو مكسورًا نحو: من «تَضرِبُ»: اِضرِبْ، ومن «تمنَعُ»: اِمنَعْ.

وأما النَّهي فيُزاد على الفعل المُستقبَل «لا» نحو: لا تَقتُلْ ولا تَضرِبْ ولا تَمنَعْ.

---

(١٤) في الأصل: اللُّزوم. والمثبت يُوافق منهج المؤلِّف.

(١٥) أي إن صيغتي الأمر والنَّهي تُحدَّدان بحسب صيغة المضارع.

باب «فعَل» من المثال

اعلَمْ أن «فعَل» من المثال، إذا كان في موضع عَين فِعله أو لام فعله حرفٌ من حروف الحَلق يأتي مستقبَلُه مفتوحًا، نحو: وهَب يهَبُ ويَعَر يَيْعَرُ[١٦]، وإن كان خاليًا من حروف الحلق يأتي مكسورًا نحو: وَصَل يَصِلُ، والأصل: يَوصِلُ فحُذِفَت الواو لحصولها بين [ياء] وكسرة لازِمة.

والأغلب في مصدره يُعتبَر باللزوم والتَّعدّي، فيُقال في اللاّزم: «فُعُولًا» نحو: وصَل وُصُولًا ووَرَد وُرُودًا، وفي المتعدّي: «فَعْلًا» نحو: وَهَب وَهْبًا، ويقع فيه نوعٌ آخر نحو: صِلةً وعِدةً.

واسم فاعِله على وزن «فاعِل»، واسم مَفعُوله على وزن «مَفعُول»، نحو: واصِل ومَوصُول، وواهِب ومَوهُوب.

[وأما] الأمر والنهي فقد ذكرتُ أنهما يُبنَيان على الفعل المستقبَل، فتقول من «تَصِل»: صِلْ [ولا تَصِلْ]، ومن «تهَبُ»: هَبْ [ولا تَهَبْ]، ومن «تَيْعَرْ»: اِيْعَرْ ولا تَيْعَرْ.

باب «فعَل» من الأجوف

اعلم أن «فعَل» من الأجوف يأتي مستَقبَلُه مضمومًا إنْ كان من بنات الواو نحو: قالَ يقُول ورامَ يَرُوم، ومكسورًا إن كان من بنات الياء نحو: كالَ يكِيلُ وباعَ يَبِيع وصارَ يَصِيرُ.

---

(١٦) يُقال: يَعَرَتِ الشاةُ، إذا صاحَت.

والأغلب من مَصدره يأتي على وزن «فَعْل» نحو: قَوْل وبَيْع.

واسم فاعله يأتي على وزن «فاعِل» نحو: قائِل وبائِع. واسم المفعول منه إنْ كان من بنات الياء[١٧] يأتي ناقِصًا وتامًّا نحو: مَكِيل ومَكيُول ومَبِيع ومَبيُوع.

والأمر: قُلْ، والنَّهي: لا تَقُلْ، وبِعْ ولا تَبِعْ. والأصل: قُوْلْ وبِيْعْ فحُذِفت الواو والياء لالتقاء الساكِنَين.

باب «فعَل» من اللفيف المقرون [والمفروق]

اعلم أن «فعَل» من اللفيف المقرون يأتي مُستقبَله مكسورًا نحو: طَوَى يَطوِي وثَوَى يَثوِي، والأصل: طَوَيَ وثَوَيَ، فقُلبَت الياءُ ألِفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قَبلَها، ويَطوِي أصله: يَطْوِيُ فأُسكِنَت الياء لانكسار ما قبلها.

ومصدره يأتي على وزن «فَعْل» نحو: طَوَى يَطْوِي طَيًّا، والأصل: طَوْيًا فقُلِبَت الواو ياءً وأُدغِمَت في الياء الثانية.

واسم فاعله يأتي على وزن «فاعِل» نحو: طاوٍ، والأصل: طاوِيٌ فأُسكِنَت الياءُ ثم حُذِفَت لسكونها وسكون التنوين بعدها[١٨]. واسم مفعوله يأتي على وزن «مَفْعُول» نحو: مَطْوِيّ، والأصل: مَطْوُويٌ، فقُلِبَت الواو الثانية ياءً وأُدغِمَت في الياء الثانية.

---

(١٧) في الأصل: الواو. والصواب: الياء.

(١٨) يُعدُّ التنوين ساكنًا، لأنه يُصبح نونًا ساكنةً في اللفظ.

والأمر «اِفْعَلْ» والنَّهيُ «لا تَفْعَلْ»[١٩] نحو: اِطْوِ ولا تَطْوِ، والأصل فيه: اطْوِي فحُذِفَت الياء علامةً للسكون.

والمَفرُوق منه يأتي مستقبَلُه نحو: وَعَى يَعِي وَعْيًا، فهو: واعٍ وذاكَ مَوعِيّ.

والأمر: عِهْ، والنَّهْيُ: لا تَعِهْ، فإنْ وصلتَهُ حذَفتَ الهاء نحو: عِ حِفْظَ ما رأيتُ لَك.

باب [فعَل] من الناقص

اعلَمْ أنّ «فعَل» من [الناقص][٢٠] إذا كان في موضِع عَينِ فِعْله حرفٌ من حروف الحَلْق يأتي مستقبَلُه مفتوحًا نحو: سَعَى يَسعَى ورَعَى يَرعَى، وإنْ كان خاليًا منها يأتِي مستقبَلُه مضمومًا إذا كان من بنات الواو نحو: تَلا يَتلُو وعَلا يَعلُو، ومَكسُورًا إنْ كان من بناتِ الياء نحو: رَمَى يَرمِي وقَضَى يَقضِي.

والأغلب من مصدره يُعتبَر باللزوم والتَّعدّي، فيُقال في اللاّزِم: «فُعُولًا» نحو: عَلا عُلُوًّا، وفي المتعدّي: «فَعْلًا» نحو: رَمَى رَمْيًا.

واسم فاعِله يأتي على وزن «فاعِل» واسم مَفعوله يأتي على وزن «مَفعُول» نحو: رَمَى يَرمِي رَمْيًا، فهو: رامٍ وذاك مَرْمِيّ، والأصل: رامِيٌ ومَرمُويٌ ففُعِل بهما ما تقدَّم[٢١].

---

(١٩) وزن «اِطْوِ ولا تَطْوِ»: اِفْعِ ولا تَفْعِ، لأن الشائع عند النحاة أن يُحذَف من الميزان ما مقابِل ما حُذِف من الكلمة. أما المُصنِّفُ فقد أورَدَ وزنَ صيغتَي الأمر والنهي باعتبار الأصل. وهذا جائز على رأي بعض النحاة لكنه ليس شائعًا. يُنظر: شرح الشافية ١: ٣١– ٣٢.

(٢٠) في الأصل: المنقوص.

(٢١) أي: أُسكِنَت الياء في اسم الفاعل «رامِيٌ» ثم حُذِفَت لسُكونها وسكون التنوين بعدها، فأصبح: رامٍ. وقُلِبَت الواو ياءً في اسم المفعول «مَرْمُويٌ» ثم أُدغِمَت في الياء، فأصبَح: مَرمِيّ.

والأمر والنَّهيُ يُبنَيان على القياس المذكور، فتقول من «تَتلُو»: اُتْلُ، ومن «تَرمِي»: اِرْمِ، ومن «تَسعَى»: اِسْعَ. والنَّهي: لا تَتْلُ ولا تَرْمِ ولا تَسْعَ فحُذِفَت الواو والياء والألف علامةً للسّكون[٢٢].

باب «فعَل» من المُضاعَف

اعلم أن «فعَل» من المُضاعَف يأتي مستقبَلُه مَضمومًا إنْ كان مُتعدِّيًا نحو: مَدَّ يَمُدُّ وشَدَّ يَشُدُّ، ومَكسورًا إنْ كان لازِمًا نحو: فَرَّ يَفِرُّ وشَبَّ يَشِبُّ.

والأغلب من مصدره يُعتبَر باللزوم والتَّعدّي، فيُقال في اللاّزِم: «فُعُولًا» نحو: كَرَّ كُرُورًا، وفي المتعدّي: «فَعْلًا» نحو: مَدَّ مَدًّا.

واسم فاعِله يأتي على وزن «فاعِل» واسم مَفعوله يأتي على وزن «مَفعُول» نحو: مادٌّ[٢٣] ومَمْدُود.

والأمرُ منه إنْ كان مُتعدِّيًا يأتي[٢٤] مَضمومًا ومَكسورًا ومَفتوحًا نحو: مُدَّ ومُدِّ ومُدَّ، وإن كان لازِمًا يأتي مكسورًا ومَفتوحًا نحو: فِرَّ وفِرَّ. والنهي: لا تَمُدَّ ولا تَفِرَّ.

---

(٢٢) أي: علامةً لبناء الأمر وجزم المضارع.

(٢٣) أصل «مادّ»: مادِد، فأُسكِنَت الدال الأولى، ثم أُدغمت في الثانية.

(٢٤) أي: الحرف الأخير من الفعل. جاء في درة الغَواص: وأما جنس حركة آخر الفعل المضعّف في الأمر والجزم كبيت جرير:

فغُضَّ الطَّرفَ إنّكَ مِن نُمَيرٍ فلا كَعبًا بَلغتَ ولا كِلابا

فقد جُوِّز كسر الضاد من غضّ لالتقاء الساكنين، وفتحها لخفة الفتحة، وضمها على إتباع الضمة قبلها وهو أضعفها. الحريري: درة الغَواص ص٢٢٩.

باب «فعِل»

اعلم أن «فعِل» من الصحيح، بكسر العَين، يأتي مستقبَلُه مفتوحًا لا غَير نحو: سمِع يسمَع وبخِل يبخَل وفرِح يفرَح وعطِش يعطَش وعرِج يعرَج.

والأغلب في مصدره يُعتبَر باللزوم والتَّعدّي، فيُقال في اللاّزِم: «فَعَلًا» نحو: عطِش عَطَشًا وفرِح فَرَحًا، وفي المتعدّي: [فَعْلًا نحو]: سمِع سَمْعًا.

واسم فاعله يأتي على خمسة أوجه: على «فاعِل» نحو سامِع، وعلى «فَعِيل» نحو بَخِيل، وعلى «فَعِل» نحو فَرِح، [وعلى «فَعْلان» نحو عَطْشان، وعلى«أفْعَل» نحو أعْرَج]، ومَفعُوله يأتي على وزن «مَفعُول»(٢٥).

والأمر منه «اِفعَلْ» بكَسْر الهمزة، [والنَّهي: لا تَفعَلْ].

وهذا القياس في المستقبَل والمصدر والفاعل والمفعول والأمر والنَّهي يطَّرد في: المهموز والمثال والأجوف واللفيف والمنقوص والمُضاعَف.

في هذا الباب المهموز نحو: أسِنَ يأسَنُ أسَنًا، فهو: آسِنٌ، [وذاك: مأسون]، اِئْسَن ولا تأسَنْ.

والمثال نحو: وَجِلَ يَوجَلُ وَجَلًا، فهو: واجِلٌ، [وذاك: مَوجول]، اِيجَلْ ولا تَوجَلْ.

والأجوف نحو: خافَ يَخافُ خَوْفًا، فهو: خائِف، وذاك: مَخُوف، خَفْ لا تَخَفْ.

(٢٥) كلّ ما جاء من هذه الصيغ على غير وزن «فاعِل» عُدَّ صِفةً مشبَّهة باسم الفاعل.

واللَّفيف نحو: طَوِيَ يَطوَى طَوْيًا، فهو: طاوٍ، وذاك: مَطوِيّ، اِطْوِ لا تَطْوِ.

والمنقوص نحو: خَشِيَ يَخشَى خَشيةً، فهو: خَشيان[٢٦]، [وذاك: مَخشِيّ]، اخْشَ لا تَخْشَ.

والمُضاعَف نحو: عَضَّ يَعَضُّ عَضًّا، فهو: عاضٌّ، وذاك: مَعْضُوض، عَضَّ لا تَعَضَّ.

باب «فعُل»

اعلم أن «فعُل» من الصحيح وغيره يأتي مستقبَله مضمومًا لا غَير، نحو: مَجُد يَمجُد وكرُم يَكرُم وحسُن يَحسُن و[ضخُم يَضخُم][٢٧] وسَمُر يَسمُر وشجُع يَشجُع وجَبُن يَجبُن.

والأغلب من مصدره يأتي على وزن «فَعَل وفَعالة» نحو: كرُم يَكرُم كَرَمًا وكَرامةً.

واسم فاعله يأتي على سبعة أوجه: على «فاعِل» نحو ماجِد، وعلى «فَعِيل» نحو كَريم، وعلى «فَعَل» نحو حَسَن، وعلى «فَعْل» نحو ضَخْم، وعلى «أفْعَل» نحو أسْمَر، وعلى «فُعال» نحو شُجاع، وعلى «فَعال» نحو [جَبان][٢٨]. ولا

(٢٦) ويُقال: هو خاشٍ وخَشٍ. اللسان (خشي).

(٢٧) في الأصل: صبُح يَصْبَحُ. والمثبت يُوافق أمثلة الواردة بعده.

(٢٨) في الأصل: وعلى فعال نحو خِصال. وهي عبارة مُقحمة، والصواب ما جاء في المتن. كلّ ما جاء من هذه الصيغ على غير وزن «فاعِل» عُدَّ أيضًا صِفةً مشبَّهة باسم الفاعل. ومن النحاة من يعدّ كلّ الصِّيَغ من هذا الباب صفةً مشبَّهة وإن كانت على وزن «فاعِل»، لأن باب «فعُل» في رأيهم مختصّ بالدلالة على الغرائز والصِّفات الثابتة لأصحابها، وهذا هو مفهوم الصفة المشبَّهة.

مفعول له لأنه لازمٌ أبدًا[٢٩].

والأمر منه «اُفْعُلْ»، والنهي «لا تَفعُلْ»، نحو: اُكرُمْ لا تَكْرُمْ.

والمهموز منه: أدُبَ يأدُبُ، فهو آدِب، اُؤْدُبْ لا تأدُبْ.

والمثال منه: وَسُمَ يَوسُمُ وَسامةً، فهو وَسِيمٌ، اُوْسُمْ لا تَوْسُمْ.

والمَنقوص منه: سَرُوَ يَسْرُو سَراوةً، فهو سَرِيّ، اُسْرُ لا تَسْرُ.

ولا يأتي من هذا الباب الأجوف واللفيف والمُضاعَف.

باب [الأفعال] الرّباعية

الأول منها «**أفعَلَ**» بزيادة الهمزة، فيأتي مستقبَلُه على «يُفْعِلُ» بضَمّ الياء وكسر العَين نحو: أكرَمَ يُكرِمُ إكرامًا، والأصل: يُؤَكْرِمُ فحُذِفَت الهمزة لاجتماع

(٢٩) اسم المفعول يُصاغ من الفعل المتعدي ومن اللازم، لأنه يقع وَصْفًا للمفعول به والاسم المجرور والمفعول لأجله والظّرف، فإن كان الفعل متعدِّيًا صيغَ للمفعول به من دون حرف جرّ، ومُقترنًا بحرف جرّ إذا كان لغير المفعول به، فيُقال: قرأتُ الكتابَ في البيت صباحًا حِرصًا على حِفظِه، فالكتاب مَقروء، والبَيتُ والصَّباح مَقروءٌ فيهما، والحِرص مَقروء له. وحين يُصاغ من اللازم يقع وَصْفًا لغير المفعول به، فيَقتَرن بحرف جرّ أو ظَرف، فيُقال: ذَهَبَ زيدٌ إلى المكتبة صباحًا، فالمكتبةُ مذهوبٌ إليها، والصَّباحُ مَذهوبٌ فيه، ويُقال: كَرُم زَيدٌ بعدَ الثَّمانين، فالثَّمانون مَكرومٌ بَعدها. فقول المصنِّف: لا مفعول له لأنه لازمٌ، لا يَصِحّ إلا إذا كان قصده ما ذهب إليه الرضي الأستراباذي وابن مالك في تعريف الفعل اللازم أنه: ما لا يصحّ أن يُشتقَّ منه اسم مفعول تام. والمراد بالتّمام: الاستغناء عن حرف الجرّ. يُنظر الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص٩٦٦، وابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢: ٦٢٩– ٦٣٠.

الهمزتَين عند حِكاية النَّفْس، فكذلك حُذِفت عند الياء والتاء والنون حملًا عليها.(٣٠)

ومَصدره يأتي على «إفْعال» نحو: إكْرام.

واسم فاعله على «مُفْعِل» نحو مُكرِم، بضمّ الميم وكَسر العَين. واسم مَفعوله على وزن «مُفْعَل»، بضم الميم وفتح العَين [نحو مُكرَم].

والأمر منه أَفْعِلْ، [والنَّهي] لا تُفْعِلْ.

وكل فِعلٍ ماضيه تَجاوَز عن ثلاثة أحرف اسمُ فاعِله يأتي بكَسْر العَين، واسم مفعوله بفتح العَين، كما تَرَى.

والثاني منها «فَعَّل» بزيادة التَّشديد، فيأتي مستَقبَلُه «يُفَعِّلُ»، ومصدره على «تَفْعِيل وتَفْعِلة»، واسمُ فاعِلِه على «مُفَعِّل»، واسمُ مفعوله على «مُفَعَّل»، والأمر منه «فَعِّلْ»، والنَّهي «لا تُفَعِّلْ».

مثاله: بَصَّرَ يُبَصِّرُ تَبصِيرًا وتَبصِرةً، فهو مُبَصِّر، وذاك مُبَصَّر، بَصِّرْ، لا تُبَصِّر.

والثالث منها «فاعَل» بزيادة الألف، فيأتي مستقبَلُه على «يُفاعِلُ»، ومَصدرُه على «مُفاعَلة وفِعال»، واسم فاعله على «مُفاعِل»، واسم مفعوله «مُفاعَل»، والأمر منه «فاعِلْ»، والنَّهي «لا تُفاعِلْ».

مثاله: خاطَبَ يُخاطِبُ مُخاطَبَةً وخِطابًا، فهو مُخاطِب، وذاك مُخاطَب، والأمر: خاطِبْ، والنَّهي: لا تُخاطِبْ.

---

(٣٠) عند حكاية النَّفْس، أي: عند إسناد الفعل إلى ضمير المفرد المتكلِّم في صيغة المضارع، حيث تجتمع همزتان في أوله على النحو: أُؤَكْرِمُ، فتُحذَف همزة الفعل وتبقى همزة المضارع على النحو: أُكْرِمُ. وتُحذَف همزة الفعل أيضًا من بقيّة صُوَر المضارع حَمْلًا على هذه الحالة.

والرابع منها «فَعْلَلَ» بزيادة اللام[٣١]، فيأتي مستقبَلُه «يُفَعْلِلُ»، [ومَصدَرُه] «فَعْلَلة وفِعْلالًا»، واسم فاعله على «مُفَعْلِل»، واسم مفعوله على «مُفَعْلَل»، والأمر منه «فَعْلِلْ»، والنَّهي «لا تُفَعْلِلْ».

مثاله: دَحرَجَ يُدَحرِجُ دَحرجةً ودِحْراجًا، [فهو مُدَحرِج، وذاكَ مُدَحرَج، والأمر: دَحرِجْ، والنهي: لا تُدَحرِجْ].

باب [الأفعال] الخماسية

الأول منها «افْتعَلَ» بزيادة الألف والتاء، ويأتي مستقبَلُه على «يَفتَعِلُ»، ومَصدرُه على «افْتِعال»، واسم فاعله على «مُفْتَعِل»، واسم مفعوله على «مُفْتَعَل»، والأمر منه «اِفتَعِلْ»، والنَّهي «لا تَفتَعِلْ».

مثاله: اقتطَعَ يَقتَطِعُ اقتِطاعًا، فهو مُقتَطِع، وذاك مُقتَطَع، اِقتَطِعْ ولا تَقْتَطِعْ.

والثاني منها «انْفَعَلَ» بزيادة الألف والنون، فيأتي مُستقبَلُه على «يَنْفَعِلُ»، ومصدره على «انْفِعال»، واسم فاعله «مُنفَعِل»، ولا مفعولَ له لأنه لازم أبدًا، والأمر منه «اِنْفَعِلْ»، والنَّهي «لا تَنْفَعِلْ».

مثاله: انصَرَفَ يَنصَرِفُ انْصِرافًا، فهو مُنصَرِف، اِنْصَرِفْ ولا تَنْصَرِفْ.

والثالث منها «افْعَلَّ» بزيادة الألف والتشديد، فيأتي مستقبله على «يَفْعَلُّ»،

(٣١) اللام زائدة في صيغة الوزن، وليست زائدة في الأفعال التي تجيء عليه، لأن تلك الأفعال تُعدُّ رُباعيّةً مجرَّدة.

ومصدره على«افْعِلال»، واسم فاعله على «مُفْعَلّ»، ولا مفعولَ له لأنه لازم أبدًا، والأمر منه «اِفْعَلَّ»، والنَّهي «لا تَفْعَلَّ».

مثاله: احمَرَّ يَحمَرُّ احْمِرارًا، فهو مُحْمَرّ، اِحْمَرَّ ولا تَحْمَرَّ.

والرابع منها «**تَفَعَّلَ**» بزيادة التاء والتشديد، فيأتي مستقبَلُه على «يَتَفَعَّلُ»، ومصدره على «تَفَعُّل»، واسم فاعله على «مُتَفَعِّل»، واسم مفعوله على «مُتَفَعَّل»، والأمر منه «تَفَعَّلْ»، والنهي «لا تَتَفَعَّلْ».

مثاله: تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ تَعَلُّمًا، فهو مُتَعَلِّم، وذاك مُتَعَلَّم، تَعَلَّمْ ولا تَتَعَلَّمْ.

والخامِس «**تَفاعَلَ**» بزيادة التاء والألف، فيأتي مستقبَله على «يَتَفاعَل»، ومصدره على «تَفاعُل»، واسم فاعله على «مُتَفاعِل»، واسم مفعوله على «مُتَفاعَل»، والأمر منه «تَفاعَلْ»، والنهي «لا تَتَفاعَلْ».

مثاله: تَكاثَرَ يَتَكاثَرُ تَكاثُرًا، فهو مُتَكاثِر، وذاك مُتَكاثَر، تَكاثَرْ ولا تَتَكاثَرْ.

والسادس منها «**تَفَعْلَلَ**» بزيادة التاء واللام[٣٢]. فيأتي مستقبلُه على «يَتَفَعْلَلُ»، ومصدره على «تَفَعْلُل»، واسم فاعله على «مُتَفَعْلِل»، والأمر منه «تَفَعْلَلْ»، والنهي «لا تَتَفَعْلَلْ».

مثاله: تَدَحرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا، فهو مُتَدَحْرِج، وذاك مُتَدَحْرَج، تَدَحْرَجْ ولا تَتَدَحْرَجْ.

---

(٣٢) التاء زائدة في صيغة الوزن وفي الأفعال التي تجيء عليه، أما اللام فزائدة في صيغة الوزن فقط وأصلية في الأفعال التي تجيء عليه.

باب [الأفعال] السداسية

الأول منها «استَفعَلَ» بزيادة الألف والسين والتاء، فيأتي مستقبلُه على «يَستَفعِلُ»، ومصدره على «استِفْعال»، واسم فاعله على «مُستَفعِل»، واسم مفعوله «مُستَفعَل»، والأمر منه «اِستَفْعِلْ»، والنهي «لا تَستَفْعِلْ».

مثاله: استَغْفَرَ يَستَغْفِرُ استِغفارًا، فهو مُستَغْفِر، وذاك مُستَغْفَر، اِستَغْفِرْ ولا تَستَغْفِرْ.

والثاني منها «افْعَنْلَل» بزيادة الألف والنون واللام[٣٣]، فيأتي مستقبَلُه على «يَفْعَنْلِلُ»، ومَصدره على «افْعِنْلال»، واسم فاعِله على «مُفْعَنْلِل»، واسم مفعوله لا يأتي، والأمر منه «اِفْعَنْلِلْ»، والنَّهي «لا تَفْعَنْلِلْ».

مثاله: اسْحَنْكَكَ يَسْحَنْكِكُ اسْحِنكاكًا، فهو مُسْحَنْكِك، اِسْحَنْكِكْ لا تَسْحَنْكِكْ.

والثالث منها «افْعَلَلَّ» بزيادة الألف واللام[٣٤]، فيأتي مستقبَلُه على «يَفْعَلِلُّ»، ومَصدره على «افْعِلاّل»، واسم فاعِله على «مُفْعَلِلّ»، والأمر منه «اِفْعَلِلَّ»، والنَّهي «لا تَفْعَلِلَّ».

---

(٣٣) بناء «افْعَنْلَل» رباعيّ مزيد بالألف والنون، وقول المصنِّف بزيادة اللام يعني أنها زائدة في الوزن وليس في الأفعال التي تجيء عليه كما مرّ في «فَعْلَل»، ومثاله: احْرَنْجَمَ. أما «اسحَنْكَكَ» الذي أتى به المُصَنِّف فهو مُلحَق باحرنجم، وليس بناءً أساسيًّا. يُنظر: ابن يعيش: شرح الملوكي ص ٩٠ ، والرضي: شرح الشافية ١: ١١٣. واحرنجم: اجتمع. واسحنكك: رجع وتأخَّر.

(٣٤) بناء «افْعَلَلّ» رباعيّ مزيد بالألف واللام الثالثة.

مثاله: اِقشَعَرَّ يَقشَعِرُّ اِقْشِعْرارًا، فهو مُقْشَعِرّ، اِقْشَعِرَّ لا تَقْشَعِرَّ.

والرابع منها «**اِفْعَوَّلَ**» بزيادة الألف والتَّشديد[٣٥]، فيأتي مستقبَلُه على «يَفْعَوِّلُ»، ومَصدره على «اِفْعِوّال»، واسم فاعِله على «مُفْعَوِّل»، والأمر «اِفْعَوِّلْ»، والنَّهي «لا تَفْعَوِّلْ».

مثاله: اِعلَوَّطَ يَعْلَوِّطُ اِعْلِوّاطًا، فهو مُعْلَوِّطْ، اِعْلَوِّطْ ولا تَعْلَوِّطْ.

والخامس منها «**اِفْعَوعَلَ**» بزيادة الألف والواو والعَين، فيأتي مستقبَلُه على «يَفْعَوعِلُ»، ومَصدره على «اِفْعِيعال»، واسم فاعِله على «مُفْعَوعِل»، والأمر منه «اِفْعَوعِلْ»، والنَّهي «لا تَفْعَوعِلْ».

مثاله: احْدَودَبَ يَحدَودِبُ اِحْدِيدابًا، فهو مُحْدَودِب، اِحْدَودِبْ لا تَحْدَودِبْ.

والسادس منها «**اِفْعالَّ**» بزيادة الهمزة والألف والتَّشديد، فيأتي مستقبَلُه على «يَفْعالُّ»، ومَصدره على «اِفْعِيلال»، واسم فاعِله على «مُفْعالّ»، والأمر منه «اِفْعالَّ»، والنَّهي «لا تَفْعالَّ».

مثاله: اِصْفارَّ يَصْفارُّ اِصْفِيرارًا، فهو مُصْفارّ، اِصْفارَّ لا تَصْفارَّ.

تمت بعونه تعالى عَزَّ شأنُه

(٣٥) التشديد هنا يعني: الواو المشدَّدة، لأن هذا البناء ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف هي الألف والواو المشدَّدة.

المصادر والمراجع

١- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت٥١٦هـ): **درة الغواص**. تحقيق: عبد الحفيظ القرني، ط١، دار الجيل، بيروت ١٩٩٦.

٢- الرضي، رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ): **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. تحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض ١٩٩٦.

شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥.

٣- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ): **الكتاب**. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨.

٤- السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ): **المزهر**. تحقيق: محمد جاد المولى ورفاقه،المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧.

٥- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ): **الممتع في التصريف**. تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٠.

٦- ابن عقيل، بهاء الدين (ت٧٦٩هـ): **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت ٢٠٠٥.

٧- قباوة، الدكتور فخر الدين: **تصريف الأسماء والأفعال**. ط٣، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩٨.

٨- ابن القطاع الصقلِّي (ت٥١٥هـ): **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**. تحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٩.

٩- ابن منظور، محمد بن مكرم المصري (ت٧١١هـ): **لسان العرب**. ط١، دار صادر، بيروت ١٩٩٢.

١٠- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ): **شرح الكافية الشافية**. تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢.

١١- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٨٦هـ): **شرح لامية الأفعال**. تحقيق: محمد أديب جمران، ط١، دار قتيبة، بيروت ودمشق ١٩٩١.

١٢- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ): **شرح المفصل**. مكتبة المتنبي، القاهرة، دون تاريخ.

١٣- **شرح الملوكي في التصريف**. تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط٣، دار الملتقى، حلب ٢٠٠٥.